قوله فتخص الكافرة منها بالقياس على كفارة القتل الظاهر ان تقريع على كونه عاما لا على كونه عاما مخصوصا وان كان المتبادر من سياق كلامه ذلك لما ان تخصيص العام بالقياس يجوز ابتداء عند الشافعي فلا حاجة الى اعتبار التخصيص اولا في تقرير مذهبه ويكون ح قوله خصت منها الزمنة لبيان كونه عاما فقط على ما يدل عليه قوله ولو لا انها عامة لما خصت اللهم الا ان يكون ذلك على المجاز اة مع الخصم وهم اصحابنا قدس الله اسرارهم قوله ان اريد منها العموم انها صالحة على سبيل البدل اه قد صرح صاحب القواطع وغيره من اصحاب الشافعي بان مراده من العموم ذلك ولهذا زعم المحققون ان النزاع المذكور لفظي كما نبهنا على ذلك عما لا مزيد عليه قوله اذ لو كان كذلك لزم ان لا يخرج عن العهدة الا باعتاق كل الرقاب وقال في الكشف ولو كانت عامة لم تخرج عنها الا باعتاق ثلاث رقاب فصاعدا قوله بل باعتبار ان الرقبة اسم للبنية كما خلقها الله تعالى فالظاهر ان الذي ولد اعمى ومجنونا يصدق عليه ذلك فيشكل الامر والاوجه ما ذكره صاحب الكشف من ان الرقبة اسم للبنية مطلقا والاطلاق يقتضي الكمال والزمنة قاية من وجه مستهلكة من وجه فلا يكون قاية على الاطلاق فلم تتناولها مطلق اسم الرقبة وفي شرح المنصة ان الرقبة اسم لغير المالكة لغة والزمنة مالكة من وجه فلم تتناولها اسم الرقبة مطلقا قوله كذا في الصحاح قال فيه الرقبة المملوك ولم يزد عليه شيئا والشارح رحمه الله اعتمد في النقل عنه على صاحب جامع الاسرار ولعله كان عنده كذا في

مسمى بالصحاح غير صحاح الجوهري او كان ذلك سهوا من قلمه قوله فلم يتناول الزمنة وكذا المجنونة والعمياء قوله ولو كان اسم الرقبة للبنية مجازا لكان تسميتا آدميا مجازا وفيه بحث ظاهر لان التسمية بالآدمي تقوم مع وجود الماهية الانسانية وهي موجودة في جميع افرادها بخلاف الرقبة على ما قلنا فانها بمعنى البنية والمتبادر من اطلاقها هي السالمة فاين هذا من ذاك قوله الا ان يتناوله الكامل مقصورا عليه اه تحقيق صحيح في بحث ما يترك التحقيقة قوله وعن الشافعي ان فائت جنس المنفعة وهو البطش كان الظاهر ان يقول كالبطش او يذكر العبارة الاولى عقيب قوله ومقطوع اليد ليس بفائت جنس المنفعة كالاخرس قوله فيتناوله المطلق كذا في اكثر النسخ والصواب فلا يتناوله كما في بعضها قوله ومقطوع اليد ليس بفائت اه فيندرج تحت المطلق قوله حتى لو قطعت لا يجوز لفوات البطش بالكلية قوله فان قلت مقتضى الوصف اه وينبغي ان يعلم ان المراد بالصفة ههنا ليس ما اصطلح عليه النحاة والا لاستقام ذلك في قولك اي عبد ضربك بل المراد منه ما يقوم بالموصوف كالضرب بالضارب ذكره السراج الهندي في شرح المنفي قوله منها افراد نوع الموصوف الضمير المجرور للصفة بتاويل الوصف قوله وفيه نظر لان عموم البدل النكرة حاصل قبل الاتصاف بها كما مر تحقيقه قريبا بقي ان ههنا اشكالا لاحظ بالخاطر الفاتر يحتاج في حله الى تامل وافر وجوابه قد صرح في تعريف المجاز بان عموم النكرة الواقعة في حيز النفي يضاف على سبيل البدل فاذا كان في النكرة المتعينة

Copyright © King Saud University